|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-24)  نيودلهي، 24-15 أكتوبر 2024 | |  |
|  | |  | |
|  | |  | |
| الجلسة العامة | | الوثيقة 52-A | |
|  | | 23 سبتمبر 2024 | |
|  | | الأصل: بالفرنسية | |
|  | | | |
| جمهورية غينيا | | | |
| الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمعايير الاتصالات الدولية بالنسبة للبلدان النامية‎ ‎ | | | |
|  | | | |
|  | | | |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ملخص:** | مع التطور السريع للعلم والتكنولوجيا الذي أدى إلى انتشار النماذج (المعايير)، نسعى إلى توضيح الحاجة إلى استخدام البلدان النامية للمعايير الدولية وفائدتها‎.  ‏ومع ذلك، فإن استخدام المعايير الدولية يختلف من بلد إلى آخر، اعتماداً على مستوى التنمية‎.  ‏وبالتالي، هناك حاجة لإدراج دورات عن التقييس في برامج مؤسسات التعليم التقني والمهني ومعاهد البحث العلمي في البلدان النامية‎. | |
| **للاتصال:** | السيد BALDE Thierno Sarifou  جمهورية غينيا | الهاتف: +224 621 21 08 41 البريد الإلكتروني: [bthiernosarifou@gmail.com](mailto:bthiernosarifou@gmail.com) |

مقدمة

‏المعيار هو وثيقة مرجعية توضع بتوافق الآراء، وتوافق عليها هيئة معترف بها (مثل ‎المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) ‏واللجنة الكهرتقنية الدولية ‎(IEC) ‏والاتحاد الدولي للاتصالات ‎(ITU))‏، وتجسد الحالة الراهنة للتطورات في مجال العلوم والتكنولوجيا. وتحدد القواعد والإجراءات الخاصة بأنشطة محددة، وتعزز النظام والكفاءة في سياق معيّن.‎

‏والتقييس أمر ضروري في جميع القطاعات ويتيح قابلية التشغيل البيني بين الأنظمة والمعدات، مما يحسن جودة الخدمة ويحقق وفورات الحجم. وفي قطاع الاتصالات، تكتسي المعايير الدولية أهمية خاصة لأنها تيسر اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وتكفل وجود بنى تحتية موثوقة للاتصالات، تعد أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية.‎

GUI/52/1

مسائل عامة

المناقشة

‏الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمعايير الاتصالات الدولية بالنسبة للبلدان النامية‎.

توفر المعايير الدولية للاتصالات فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية للبلدان النامية. فهي تمكن البلدان من اكتساب بنية تحتية حديثة بتكلفة أقل، مما يؤدي إلى خفض الحواجز التقنية والاقتصادية. ويعزز تطبيق هذه المعايير القدرة التنافسية للشركات المحلية من خلال تيسير النفاذ إلى الأسواق العالمية، وبالتالي يساهم في استحداث فرص عمل في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساهمة في الحد من الفقر.

ومن منظور اجتماعي، يؤدي اعتماد المعايير الدولية إلى تحسين الشمول الرقمي من خلال تيسير النفاذ إلى الخدمات العامة عبر الإنترنت، مثل الخدمات الصحية والتعليمية، خاصة في المناطق الريفية. كما أن هذه المعايير تجعل الشبكات أكثر أماناً وموثوقية، وهو أمر ضروري في حالة حدوث الكوارث الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، يقلل التأثير البيئي للاتصالات بفضل البنية التحتية المسؤولة بيئياً التي تشجعها هذه المعايير، بما يسمح بمزيد من الكفاءة في إدارة المخلفات الإلكترونية وخفض استهلاك الطاقة.

‏وبغية سد الفجوة التقييسية في البلدان النامية، من المهم إدراج دورات عن التقييس في البرامج الأكاديمية. ومن شأن هذه التدابير أن تساعد في بناء القدرات المحلية لمواجهة التحديات المرتبطة بالتقييس.‎ ‏ويجب أن يدعم واضعو القرارات السياسية والحكومات مبادرات الاتحاد في مجال التقييس للحد من التباينات القائمة.‎

الخلاصة

‏سد الفجوة التقييسية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة.‎

‏واعتماد المعايير الدولية يعزز الابتكار والاندماج في الاقتصاد العالمي والقدرة التنافسية المحلية، مع المساهمة أيضاً في تحقيق الشمول الاجتماعي والحماية البيئية. والتعاون الدولي ضروري من أجل تعظيم فوائد هذه المعايير، إلى جانب المشاركة الفعّالة لدوائر الحكومة والصناعة‎.

التوصيات

‏خلال فترة انعقاد الجمعية، نود أن يُنظر في جميع المواضيع المرتبطة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتقييس بغية:‎

1 ‏إذكاء الوعي بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص بأهمية التقييس وضرورة بناء القدرات في هذا المجال؛‎

2 ‏تشجيع إدراج دورات عن التقييس في البرامج الجامعية للتعجيل بتنمية المهارات؛‎

3 ‏تشجيع واضعي القرارات السياسية في البلدان النامية على دعم المبادرات الرامية إلى مواءمة أطرها التنظيمية‎؛

4 ‏مساعدة البلدان النامية في إنشاء هيئات وطنية للتقييس؛‎

5 ‏عقد منتديات إقليمية ودولية لتسهيل إدماج البلدان النامية في عمليات التقييس العالمية؛‎

6 ‏تكثيف حملات التوعية بشأن أهمية المعايير فيما يتعلق بالحماية البيئية؛‎

7 الاستثمار في البنى التحتية المستدامة للاتصالات التي تمتثل للمعايير الدولية؛

8 تعزيز الشمول الرقمي من خلال السياسات التي تيسّر حصول المجتمعات المهمشة والريفية على خدمات الاتصالات بشكل متساوٍ مع غيرها.